



دورة القانون العام والقانون المدني للأعمال العابرة للحدود



دورة القانون العام والقانون المدني للأعمال العابرة للحدود

المرجع: 139951_505 التاريخ: 29 أغسطس – 2 سبتمبر 2027 المكان: بوكيت الرسوم: Euro 6000

نظرة عامة

دورة القانون العام والقانون المدني للأعمال العابرة للحدود برنامج متقدم مدته 5 أيام للمحامين الدوليين والمستشارين الداخليين ومديري العقود والمشتريات والشؤون التجارية والامثال وقادة المشروعات العابرة للحدود. تقارن الدورة المصادر القانونية والسوابق والتقنين ودور القضاء والإجراءات وتفسير العقود ووسائل المعالجة والأدلة والقانون واجب التطبيق والاختصاص وواجهات التحكيم، ويعود المشاركون بخريطة للنظام القانوني ومخاطر العقود العابرة للحدود. تقدم أجابل للتدريب القانون المقارن عبر أسئلة معاملات وضوابط صياغة منضبطة.

الفئة المستهدفة

- المحامون الدوليون والمستشارون الداخليون الداعمون للمعاملات متعددة الولايات
- مديرو العقود والمشتريات الذين يتفاوضون على اتفاقات عابرة للحدود
- القيادات التجارية وقيادات المشروعات التي توزع المخاطر القانونية
- فرق الامثال والحوكمة التي تنسق مدخلات المستشار المحلي
- مختصو المطالبات والمنازعات الذين يديرون الأدلة واختيار المنتدى

تفترض الدورة خبرة في العقود أو الأعمال التجارية. وهي تدريب تعليمي لا يقدم استشارة قانونية أو ترخيصاً للممارسة، ولا يستبدل رأي مستشار مؤهل في كل ولاية قانونية معنية.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تخدم الدورة الجهات التي تعمل عبر نظم قانونية متعددة أو تتعاقد مع أطراف أجنبية.

- الإدارات القانونية والامثال والحوكمة وأمانة الشركات
- المشتريات وسلاسل الإمداد والمشروعات والإدارة التجارية
- الخدمات المصرفية والمالية والتأمين والتقنية والخدمات المهنية
- الإنشاءات والطاقة والنقل والتصنيع والبنية التحتية
- الجهات العامة والمستثمرون والمشروعات المشتركة والمجموعات الدولية



أهداف التعلم

بنهاية الدورة سيكون المشاركون قادرين على:

- تمييز مصادر القانون وأنماط الاستدلال في القانون العام والمدني
- رسم السوابق والتقنين ودور القضاء والتوقعات الإجرائية
- مقارنة تكوين العقد وتفسيره وحسن النية ووسائل المعالجة
- استباق اختلافات الإثبات والإفصاح والخبراء والجلسات
- تقييم شروط القانون واجب التطبيق والاختصاص والتحكيم
- بناء خريطة للنظام القانوني ومخاطر العقود العابرة للحدود

جدول الدورة

اليوم 1: العائلات القانونية والمصادر والاستدلال

- تأثيرات القانون العام والمدني والمختلط والديني والعرفي
- الدساتير والتقنينات والتشريعات واللوائح والأحكام والفقه
- السابقة الملزمة والمرجع المقنع والقواعد المقننة
- التفسير القضائي والتدرج المؤسسي
- خريطة مصادر النظام القانوني وقوة المرجع

اليوم 2: المحاكم والإجراءات والأدلة والإثبات

- الاتجاهات الخصومية والإجراءات الموجهة من المحكمة
- المذكرات وإدارة الدعوى والتدابير المؤقتة والجلسات
- الإفصاح وإنتاج الوثائق وشهادة الشهود والخبراء
- الوعي بعبء الإثبات ومعياره
- سجل الافتراضات الإجرائية وجاهزية الأدلة



اليوم 3: تكوين العقد وتفسيره وحسن النية

- الإيجاب والقبول والمقابل والسبب ومتطلبات الشكل
- واجبات ما قبل العقد وسلوك التفاوض
- النص والإرادة والسياق والعرف ومناهج التفسير
- حسن النية والإنصاف ومنع التناقض في السلوك
- العقود ثنائية اللغة والشروط النموذجية وترتيب الوثائق

اليوم 4: التنفيذ والإخلال ووسائل المعالجة

- واجبات التنفيذ والشروط والضمانات والتصنيفات
- عدم التنفيذ والقوة القاهرة والظروف الشاقة وتغير الأحوال
- التعويض والتخفيف والجزاءات والمبالغ المتفق عليها وحدود المسؤولية
- التنفيذ العيني والإنهاء والفسخ ورد المنافع
- مصفوفة مقارنة وسائل المعالجة وقابلية التنفيذ

اليوم 5: الصياغة العابرة للحدود والمنتدى وضبط المخاطر

- القانون واجب التطبيق والاختصاص والتبليغ والتنفيذ
- اتفاقات التحكيم وواجهات دعم المحاكم
- القواعد الآمرة المحلية وتنسيق المستشارين
- تمرين مقترح لمراجعة بند ووسيلة معالجة مقارنة
- التمرين الختامي لإعداد خريطة النظام القانوني ومخاطر العقد

التمارين التطبيقية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لكشف الافتراضات وتحسين أسئلة الإحالة دون إصدار رأي خاص بولاية قانونية.

- نشاط مقترح لمقارنة قوة التقنيات والتشريعات والأحكام.
- نشاط مقترح لرسم توقعات الإجراءات والأدلة في سيناريو منازعة.
- نشاط مقترح لاختبار بند تعاقدى وفق مناهج تفسير ومعالجة بديلة.
- نشاط مقترح لإعداد قائمة تحقق للقانون والمنتدى والتنفيذ والمستشار المحلي.



الأسئلة الشائعة

ما الفرق الرئيس بين القانون العام والقانون المدني؟

تعطي نظم القانون العام تقليديا دورا بارزا للسوابق القضائية، بينما تنظم نظم القانون المدني جانبا كبيرا من القانون الخاص عبر التقنيات. وتتباين النظم الفعلية وتتداخل وقد تجمع تأثيرات متعددة.

هل تتجاهل محاكم القانون المدني الأحكام السابقة؟

لا. قد توجه الأحكام السابقة الاتساق والتفسير حتى عندما تختلف قواعد السابقة الرسمية، ويجب التحقق من وزن المرجع في الولاية المحددة.

لماذا تعمل بنود العقود بصورة مختلفة بين الولايات؟

قد تنشأ الاختلافات من القواعد الآمرة ومناهج التفسير وواجبات حسن النية والتصنيفات والإجراءات والأدلة ووسائل المعالجة والنظام العام.

هل يحل شرط القانون واجب التطبيق كل الاختلافات؟

لا. قد تبقى قواعد المنتدى والأحكام الآمرة والمتطلبات التنظيمية والنظام العام والتنفيذ ومسائل الأطراف الثالثة ذات صلة.

هل تقدم الدورة استشارة قانونية؟

لا. تقدم إطارا مقارنا لتحديد الأسئلة وتنسيق المستشارين المؤهلين، ولا تقدم رأيا في ولاية أو عقد أو منازعة بعينها.

الخاتمة

يعود المشاركون بخريطة تربط المصادر وقوة المرجع والإجراءات والأدلة والتفسير وحسن النية والتنفيذ ووسائل المعالجة والقانون والمنتدى والتنفيذ الجبري وأسئلة الإحالة. وتدعم الخريطة صياغة أوضح وتنسيقا أفضل بين التقاليد القانونية.